

موسكو مستعدة لمواجهة القانون والعقوبات قيصر الأميركي.. والقيصر الروسي

منذ 17 حزيران الماضي، بدأ الأميركيون تطبيق قانون قيصر الذي يفرض عقوبات على سوريا وحلفائها والمتعاونين معها اقتصاديا وسياسيا. البداية مع تطبيق القسم الاول من مفاعيل هذا القانون الذي يشمل اربع مراحل من العقوبات حتى نهاية آب الجاري، ويعتبر قانونا متشعبا، نصا وروحا، وحمال اوجه في التفسيرات

يفرض قانون قيصر على سوريا اعباء وتكاليف اقتصادية جديدة، وعقوبات اقسى واشد من السابق ستظهر انعكاساتها السلبية تدريجا على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

في بداية 2018، قدم المبعوث الأميركي الى سوريا جيمس جيفري ونائبه جويل روبرن سلسلة اقتراحات الى الرئيس دونالد ترامب بازاء الملف السوري، وتمت الموافقة عليها وشملت شروطا أميركية للتطبيق مع الحكومة السورية، هي:

- وقف دعم الارهاب.
- قطع العلاقات العسكرية مع ايران وميليشياتها.
- التوقف عن الاعمال العدائية ضد الدول المجاورة.
- التخلي عن اسلحة الدمار الشامل والبرنامج الكيميائي بطريقة قابلة للتحقق.
- تغيير الحكومة السورية الوقائع على الارض بطريقة تسمح للنازحين واللاجئين بالعودة في شكل طوعي ما يعني تطبيق القرار الدولي رقم 2254.
- محاسبة مجرمي الحرب.

هذه الشروط الستة، باتت جزءا محوريا من مضمون قانون قيصر الذي اقره الكونغرس ووقعه الرئيس ترامب في نهاية العام الماضي، وباشرا تنفيذه منتصف حزيران الماضي.

صحيح ان النظام السوري، عرضة لعقوبات أميركية واوروبية يعود بعضها الى ما قبل 2011. لكن هذا القانون سيزيد الضغوط على النظام، وهو يصارع ازمة اقتصادية متصاعدة بعد حرب في عامها العاشر. وتمنح العقوبات الجديدة الرئيس ترامب

سلطات اوسع لتجميد ارصدة اي فرد او طرف يتعامل مع سوريا، بغض النظر عن جنسيته، وتغطي عددا اكبر بكثير من القطاعات من البناء الى الطاقة. كما يستهدف قانون العقوبات، للمرة الاولى، من يتعاملون مع كيانات روسية وايرانية في سوريا، وهو ما يوجه ضربة الى حلفاء الرئيس السوري بشار الاسد.

وفي ظل وجود عقوبات كثيرة سابقة على النظام السوري من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، سعى المشرعون الى اغلاق الفجوات في العقوبات السابقة التي ركزت بشكل اساسي على المسؤولين السوريين وقطاع النفط، وذلك من خلال فرض عقوبات جديدة تستهدف كل من يتعامل مع مصرف سوريا المركزي وقطاعي الطاقة والطيران، اضافة الى البلدان والشركات التي تسعى الى المساهمة في جهود اعادة الاعمار في سوريا. يهدف القانون الى ثني الشركات والافراد عن الاستثمار في سوريا، وعدم المشاركة في جهود اعادة الاعمار التي تقودها الحكومة السورية.

قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم في اطلالة نادرة، ان هدف قانون قيصر هو التأثير على الانتخابات الرئاسية في العام 2021. لكن واشنطن تقول انها غير معنية بانتخابات 2021 وانها معنية بالقرار 2254 لاجراء اصلاح دستوري وانتخابات برلمانية ورئاسية في اشراف الامم المتحدة. وفق تصريحات الأميركيين وتفسيراتهم، فان قانون قيصر الذي اخذ وقتا طويلا قبل ان يقره الكونغرس ويوقع عليه الرئيس ترامب، لا ينص على تغيير الرئيس السوري، لكنه ينص على التزام الحكومة السورية شروطا، هي:

• اخراج ايران من سوريا.

• التوقف عن رعاية الارهاب ودعم حزب الله.

• التخلي عن السلاح الكيميائي.

• ان لا تشكل تهديدا لجرانها.

• توفير شروط عودة النازحين واللاجئين.

• محاسبة مجرمي الحرب ومساءلتهم.

• العمل على تنفيذ القرار الدولي 2254.

• تلبية هذه الشروط باتت ملزمة للحكومة السورية الحالية واي حكومة مقبلة، لان الغاء قانون قيصر يتطلب عملية تشريعية معقدة في الكونغرس الذي وافق عليه بغرفتي مجلس الشيوخ ومجلس النواب ومن الجمهوريين والديمقراطيين، ما يعني انه لن يكون عرضة لأي تغيير في حال خروج الجمهوريين من الرئاسة واغلبية الكونغرس. في ضوء هذه الشروط والاجراءات، فان واشنطن تعتقد انه بات لديها ورقة للتفاوض مع موسكو. فالرهان الأميركي هو ان يساهم قيصر في تعميق الازمة الاقتصادية وتدهور سعر صرف الليرة في مقابل الدولار الأميركي، خصوصا مع استمرار ازمة اقتصاد لبنان وايران، واحجام رجال اعمال عرب عن الاستثمار في سوريا لزيادة الكلفة على روسيا، ما يدفعها للجلوس على طاولة التفاوض والتحدث في شكل جدي لعقد صفقة تلبى هذه الشروط.

جويل روبرن نائب المبعوث الأميركي الخاص الى سوريا جيمس جيفري، يقول ان قانون قيصر بعث 4 رسائل:

- قانون صدر عن الكونغرس الأميركي، بالتالي فانه يعبر عن السياسة الأميركية بعيدا من الانقسامات السياسية. ويضيف: الضغط

الاسد والاييرانيين. يعتقد روبرن ان الروس يمكنهم التأثير على دمشق، والضغط يرمي الى دفع موسكو للانخراط في تفاوض جدي حول تنفيذ الشروط الستة، والا فان الخيار الاخر امام روسيا هو الغرق في المستنقع السوري.

الرسالة التي ينقلها مسؤولون أميركيون، علنا وسرا، الى الجانب الروسي، هي: اما العمل سوية للوصول الى تسوية تضمن تغيير سلوك النظام السوري بامور جيوسياسية وداخلية لتنفيذ 6 شروط بينها 4 شروط تعود الى ما قبل عام 2011، واما زيادة تكلفة المستنقع السوري مع تذكير موسكو بتجربة الأميركيين في العراق والسوفيات في الحرب الافغانية منذ 1979 التي ورثتها واشنطن وحلفاؤها الى الان.

لم يصدر حتى اليوم اي رد فعل رسمي من جانب موسكو بعد دخول قانون قيصر حيز التنفيذ. لكن تعليقات ومواقف

الادوات ستغير في التفكير الروسي على المدنيين المتوسط والطويل. لذلك، فانهم سيواصلون فرض العقوبات الاقتصادية تحت قانون قيصر، بحيث سيكون الصيف المقبل هو صيف قيصر من خلال ادراج 100 شخصية وكيان على القائمة السوداء، بهدف زيادة تكلفة المستنقع السوري. وكان جيفري قال ان الروس ليس لديهم مخرج سياسي لمشكلاتهم في سوريا. اضاف مهمتنا هي تقديم حل اليهم من خلال منظمة الامم المتحدة ودعمنا لها، لكن ذلك يتطلب التأني بانفسهم ولو بقدر ما عن

رسالة الى دول المنطقة، انه اذا قررت الاستثمار في مناطق النظام في سوريا، فستعرض نفسها للعقوبات وستحرم من النظام المالي الأميركي.

- ردع الالة العسكرية.

يعتقد المسؤولون الأميركيون ان هذه

قانون قيصر لا يطرح تغيير النظام بل الرضوخ للشروط الأميركية



واشنطن لا تعمل على اخراج روسيا من سوريا بل على خروج ايران منها.

ضمن أول 50
شركة تصميم عالمية
كبرى كما ورد
في مجلة ENR



الإلتزام بالتطوير والتفوق

شركة الإتحاد الهندسي - خطيب وعلمي هي شركة متخصصة في أعمال الإستشارات والدراسات والإشراف على التنفيذ في مختلف الحقول الهندسية. تمتلك الشركة خبرات كفيلة بمواجهة تحديات مشاريع ذات تقنية عالية الجودة لتقديم أفضل الخدمات لعملائها. إن أساس إلتزام شركتنا على مدى خمسين عاماً بتقديم الحلول الأكثر ابتكاراً وملائمة لعملائها، هو الإعتماد على الإختصاص الذي يجمع بين الخبرة والثقافة المهنية الواسعة والعمل المتواصل مع العملاء.

الهندسة المعمارية

التخطيط الحضري والإقليمي

هندسة النقل

هندسة المياه والبيئة

الطاقة الكهربائية والبدلية

الهندسة الصناعية

النفط والغاز

تكامل النظم الجغرافية

أكثر من 7000
مهندساً وفنياً وإدارياً



تعمل الشركة في أكثر من 20 دولة حول العالم



شركة الإتحاد الهندسي - خطيب وعلمي ش.م.ل.
هاتف: ٨٤٣٨٤٣-١ (٩٦١) فاكس: ٨٤٤٤٠٠-١ (٩٦١)
ص.ب.: ٦٣٠٣-١٤ بيروت ١١٠٥ لبنان
بريد الكتروني: beirut@khatibalami.com
www.khatibalami.com

والانشاءات، فضلا عن النظام المصرفي، وكلها قطاعات وضعت الشركات الروسية جهوداً كبرى لتوسيع نفوذها في سوريا. - الثاني هو تأكيد الاستعداد الروسي لمواجهة قانون قيصر والالتفاف على العقوبات المفروضة على الشركات التي تتعامل مع الحكومة السورية، وعدم تراجع موسكو عن التزاماتها في التعاون العسكري والاقتصادي. موسكو لديها خبرة طويلة في التعامل مع ظروف العقوبات الاقتصادية، وسوف تجد مجالات لمواصلة تقديم المساعدات العسكرية والفنية والاقتصادية والمالية لسوريا على الرغم من القانون. في امكان قطاع الاعمال الروسي تأسيس شركات اخرى بديلة من الشركات التي قد تخرج من السوق السورية، وبشكل لا تكون مرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي الاميركي، ما يعني ان واشنطن لن تكون قادرة على معاقبتها.

ثمّة من يرى في قانون قيصر اختباراً جديداً وصعباً للعلاقات الاميركية - الروسية في سوريا والمنطقة. لكن هناك من يرى في المقابل ان هذا القانون مؤشر دقيق على ان الحوار الاميركي - الروسي حول سوريا دخل في مرحلة متقدمة ويستخدم فيها الجانبان مختلف اوراقهما للتأثير على مجرياته وحصيلته النهائية.

قانون قيصر ليس سوى دليل على ان الحوار الاميركي - الروسي جدي، وهو ينطلق من قاعدة رئيسية مفادها ان واشنطن لا تعمل على اخراج القوات الروسية من سوريا او انهاء النفوذ الروسي المستمر منذ عقود طويلة، وانما هدفها تسريع خروج ايران من سوريا للحوّل دون صدام ايراني - اسرائيلي مباشر، واقناع الروس بالتخلي عن حليفهم الاسد حتى لو كان ذلك في صناديق الاقتراع او في عملية سياسية متدرجة. وبالتالي، فان جوهر قانون قيصر هو محاصرة الاسد لدفعه الى تغيير سلوكه، والمقصود بذلك في الدرجة الاولى، فك علاقته مع ايران.

في النتيجة قانون قيصر لا يصرف الا على طاولة الحوار الاميركي - الروسي المفتوحة.



قانون قيصر ليس سوى دليل على ان الحوار الاميركي - الروسي جدي.

الضغط الاميركي يضع موسكو امام التفاوض او الغرق في المستنقع السوري

حول قطاعات محددة توليها روسيا اهمية فائقة، بينها التجارة والتعاون الاقتصادي في قطاعات صناعة النفط، وصناعات الطيران،



قانون قيصر اصدره الكونغرس، بالتالي يعبر عن السياسة الاميركية بعيداً من الانقسامات السياسية.

مسؤولين وبرلمانيين وخبراء عكست امرين اساسيين:

- الاول هو وجود قلق لدى موسكو من التداعيات المحتملة للقانون الجديد الذي لا يستهدف سوريا فقط، وانما يستهدف روسيا ايضاً، والذي ستكون نتائجه اسوأ من الحرب على مدى السنوات التسع الماضية. وهذا نوع من ارهاب اقتصادي تستخدمه واشنطن لتقويض الانجازات التي حققتها موسكو مع النظام السوري، اضافة الى تفاقم المخاوف لدى قطاع الاعمال والشركات الكبرى، خصوصاً وان الحديث هنا يدور